

حماية البيئة البحرية بالإمارات.. استراتيجية فعالة تعزز التنوع



- يستعرض التحديات التي تواجه البيئة البحرية والساحلية «COP28»
- الإمارات وضعت التشريعات لتنظيم استغلال الثروات المائية الحية
- إصدار قرارات مهمة للحفاظ على العديد من أنواع الأسماك الحيوية
- محمية بحرية تمثل 12.01% من المناطق البحرية والساحلية 16
- زيادة الأرصدة السمكية المستدامة للدولة إلى 70% في عام 2030
- الكهوف الاصطناعية والاستزراع يعزز مخزون الثروة السمكية للدولة
- غابات القرم تشكل ملاذات طبيعية آمنة للأسماك والأحياء البحرية
- نسبة جودة المياه البحرية في دولة الإمارات العام الماضي 88.6 %
- محطة لمراقبة جودة مياه البحر موزعة على سواحل الإمارات 38
- الانضمام للاتفاقيات الدولية الهادفة إلى حماية البيئة البحرية والساحلية

تحظى البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات باهتمام خاص، لارتباطها الوثيق بثقافة المجتمع المحلي، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كونها مصدراً أساسياً لتحلية المياه والصيد، وشرياناً رئيسياً للتجارة مع العالم.

وتتعدد الجهود التي بذلتها الجهات المعنية في الدولة لاستدامة البيئة البحرية والساحلية واثرواتها، بما في ذلك إصدار وتطبيق التشريعات والنظم لحمايتها من التلوث، وتنظيم الأنشطة المقامة في البيئة البحرية أو على الشريط الساحلي، وإنشاء مناطق بحرية محمية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته، إلى جانب إطلاق المبادرات البيئية والحملات التوعوية، وتنسيق ودعم الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال

وتستعرض حملة «استدامة وطنية» التي تم إطلاقها مؤخراً تزامناً مع الاستعدادات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم الذي يُعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر من العام «COP28» المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الجاري في مدينة إكسبو دبي، مبادرات دولة الإمارات المستدامة لحماية البيئة الساحلية والبحرية، حيث خصصت الحملة محوراً خاصاً لـ «أبطال البحار» لتسليط الضوء على قصص النجاح الوطنية في مجال استدامة الحياة البحرية.

وتهدف «استدامة وطنية» إلى نشر الوعي حول قضايا الاستدامة البيئية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ودعم الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالعمل المناخي، بما يحقق التأثير الإيجابي على سلوك الأفراد ومسؤولياتهم، وصولاً لمجتمع واعٍ بيئياً.

«COP28» وتشكل البيئة البحرية والساحلية عنصراً متكاملاً وأساسياً من عناصر النظام البيئي للأرض، ولذلك يسعى إلى استعراض التحديات التي تواجهها، ووضع الحلول الناجعة التي تساهم في حمايتها من تداعيات التغير المناخي؛ بما يدعم تحقيق الهدف الـ 14 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى حفظ المحيطات والبحر والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

منصة عالمية تجمع بين كل الدول والشركاء والمنظمات الدولية وأصحاب الشأن من أجل «COP28» وسيشكل زيادة الالتزام الدولي بالحد من الانبعاثات الضارة التي تُفاقم من الاحتباس الحراري، بما يعود بالسلب على التنوع البيولوجي في العالم ويهدد حياة الكائنات الحية والبشرية، كما يعد المؤتمر فرصة لتحقيق كمٍّ هائل من الفوائد البيئية والاقتصادية للعالم، ومدّ جسور الحوار والتعاون فيما يتعلق بملف التغير المناخي

الصورة



تنوع بيولوجي فريد

وتمتاز دولة الإمارات ببيئة بحرية متميزة، إذ تحتوي على تنوع بيولوجي فريد يشمل الشعاب المرجانية والحشائش البحرية وغابات أشجار القرم والعديد من الأنواع المهددة بالانقراض عالمياً، مثل السلاحف البحرية وأبقار البحر وأسماك القرش، والتي تتخذ من مياه الدولة موئلاً لها

وأولت الإمارات اهتماماً كبيراً بالمحميات البحرية لدورها الرئيسي في المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، حيث يبلغ عددها 16 محمية بحرية تمثل نحو 12.01% من المناطق البحرية والساحلية، ما جعل الدولة تحتل المرتبة الأولى

في معيار «المحميات الطبيعية البحرية» في «مؤشر الاستدامة البيئية»، وهو مؤشر عالمي يقيس تقدم الدول في هذا المجال.

تشريعات وقرارات

وسعيًا للمحافظة على البيئة البحرية وتنمية الثروات المائية الحية؛ وضعت دولة الإمارات الأطر والتشريعات التي تنظم استغلال هذه الثروات، ومنها القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في الدولة، والقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2002 بشأن تنظيم الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتية المهددة بالانقراض، والقرار الوزاري رقم 500 لسنة 2014 بشأن تنظيم صيد وتجارة أسماك القرش وتعديلاته.

كما أصدرت دولة الإمارات العديد من القرارات التي ساهمت في الحفاظ على الكثير من أنواع الأسماك الحيوية عبر تحديد مواسم الصيد الخاص بها والأطوال والأحجام المسموح باصطيادها، وأطلقت مجموعة واسعة من مبادرات تأهيل الموائل الطبيعية البحرية وإنزال الموائل الاصطناعية ما عزز المخزون السمكي في المياه المحلية.

الصورة



الحد من النفايات البحرية

وتولي دولة الإمارات جهوداً حثيثة لحفظ مواردها البحرية، ولهذا الغرض وضعت العديد من التشريعات البيئية التي تحدّ من النفايات البحرية وأخطارها، كما أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة العام الجاري برنامجاً متكاملًا لرصد النفايات البلاستيكية في البيئة البحرية والساحلية لدولة الإمارات عن طريق تنفيذ مجموعة من الدراسات العلمية والاستفادة من نتائجها في تعزيز الجهود المبذولة للحد من انتشار هذه النفايات.

وتركز هذه الدراسات على استخدام مجموعة واسعة من الأساليب لقياس كميات وأحجام البلاستيك في مياه البحر وشواطئ الدولة، كما تهدف الدراسات إلى تحديد أنواع وكميات التلوث البلاستيكي في مياه الدولة، ومن ثم وضع التدابير الاحترازية اللازمة بما يضمن الحفاظ على سلامة وصحة الإنسان والأحياء البحرية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ضرورة تبني المجتمع الاستهلاك المسؤول للحد من النفايات البلاستيكية وعدم التخلص منها في مياه البحر. والبيئة بشكل عام.

حماية الثروة السمكية

وبهدف حماية الثروة السمكية واستدامتها، أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة بالشراكة مع هيئة البيئة أبوظبي برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات، وتم تنفيذ هذا البرنامج من عام 2016 حتى عام 2018، وبموجبه تم تحقيق العديد من المخرجات، منها مسح المخزون السمكي.

كما أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع هيئة البيئة أبوظبي، الإطار الوطني للمصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات 2019 – 2030، والذي جاء اعتماداً على نتائج برنامج المصايد السمكية المستدامة للدولة، وذلك في إطار الجهود الشاملة التي تبذلها الجهات الحكومية لحماية الموارد البحرية وتحقيق استدامتها.

ويهدف الإطار الوطني إلى زيادة الأرصدة السمكية المستدامة للدولة إلى 70% في عام 2030، إلى جانب الحد من آثار الصيد المفرط على البيئة البحرية في دولة الإمارات وتشجيع المصايد السمكية المستدامة بيئياً والمجدية اقتصادياً والمسؤولة اجتماعياً، كما حدد الإطار خطة وطنية لإنعاش وتجديد المخزون السمكي في الدولة

الكهوف الاصطناعية

ويعد برنامج الكهوف الاصطناعية، إحدى أهم المبادرات التي أطلقتها وزارة التغير المناخي والبيئة لتعزيز موائل الأحياء المائية والثروة السمكية في الدولة، حيث يهدف إلى إثراء البيئة البحرية بالأحياء المائية وتعزيز مخزون الثروة السمكية وبناء حاضنات لصغار الأسماك، وذلك من خلال إنزال عدد من الكهوف الاصطناعية الصديقة للبيئة في مناطق يتم تحديدها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة

كما يحظى الاستزراع السمكي في الدولة – الذي يركز على تربية أنواع من الأسماك وتوفير الظروف الملائمة لها للتكاثر والنمو بهدف تطوير الإنتاج السمكي وزيادته – باهتمام متزايد في الدولة نظراً لما يمثله من دور أساسي في تعزيز الأمن الغذائي.

برامج وطنية

وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة على إعداد برامج وطنية لرفع كفاءة إنتاج مزارع الأحياء المائية المسجلة لديها، وتسعى لاستقطاب الاستثمار في هذا المجال من خلال الإرشاد الفني لرفع القدرات والأبحاث التي حددت بعض الأنواع القابلة لاستزراعها حسب الظروف البيئية والمناخية للدولة ومنها القشريات كالروبيان وبعض الأسماك الاقتصادية المحلية كالهامور والصبيطي والأنواع غير المحلية كأسماك السوبريم وسيباس

وحرصاً على الحفاظ على التنوع البيولوجي للبيئة البحرية، أصدرت دولة الإمارات الخطة الوطنية للمحافظة على أسماك القرش وإدارتها في الدولة 2018 – 2021، والخطة الوطنية للمحافظة على السلاحف البحرية في الدولة 2019 – 2021.

غابات القرم

وحظيت غابات القرم بالكثير من الاهتمام في دولة الإمارات لإسهامها في تخزين الانبعاثات الكربونية وتشكيل ملاذات آمنة للأسماك والأحياء البحرية، إلى جانب دورها في حماية المناطق الساحلية من عمليات التعرية الناجمة عن الأمواج والتيارات البحرية وبعض الأنشطة البشرية

استزراع 24 نوعاً من المرجان وإعداد خريطة لتوزيع الشعاب

وتمثل الشعاب المرجانية أحد المكونات الرئيسية للبيئة البحرية، لذا عملت وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية على مستوى الدولة على إيجاد بنية تشريعية تضمن حماية الشعاب المرجانية، كما طورت منظومتها البحثية في مجال حماية واستزراع الشعاب المرجانية، وتعمل بشكل دائم على توظيف أحدث التقنيات العالمية، وتطلق العديد من البرامج والمبادرات لتعزيز وضمان استدامة هذه الشعاب، ومنها مبادرة تأهيل المناطق الساحلية المتضررة والتي تتمثل في تثبيت واستزراع الشعاب المرجانية بالدولة بالتنسيق والتعاون مع السلطات

المختصة في كل إمارة

وكانت الوزارة قد نفذت مشروعاً بحثياً لاستزراع 24 نوعاً من المرجان في سواحل الدولة، والتي تم العمل على تطوير وتعزيز قدراتها على التكيف مع تداعيات التغير المناخي، كما أعدت الوزارة خريطة للتوزيع الجغرافي للشعاب المرجانية على طول الشريط الساحلي للدولة، وتم عبرها رصد 210 مواقع لوجود الشعاب المرجانية وتم تسجيل أكثر من 55 نوعاً من أنواع المرجان الصلبة

جودة المياه البحرية

ونتيجة لنجاح الإجراءات والتدابير المتبعة من قبل الجهات الاتحادية والمحلية المختصة، المتعلقة بسلامة البيئة البحرية وحمايتها من المخاطر الطبيعية والبشرية، كشفت نتائج دراسة أعدتها وزارة التغير المناخي والبيئة، عن أن جودة المياه البحرية في دولة الإمارات ضمن أعلى مستويات تصنيف المياه البحرية خلال عام 2022، حيث بلغت نسبة الجودة 88.6 في المئة

ووفقاً لأحدث بيانات الوزارة، وصل إجمالي محطات مراقبة جودة مياه البحر في الإمارات خلال العام الماضي إلى 38 محطة موزعة على سواحل إمارات الدولة كافة، حيث تلعب تلك المحطات دوراً رئيسياً في مراقبة معايير جودة مياه البحر الأساسية مثل درجة الحرارة والملوحة والحموضة والأكسجين المذاب وغيرها، كما أن مراقبة جودة مياه البحر تمثل إحدى الأدوات والبرامج المهمة التي تعزز من زيادة الموائل الطبيعية في البيئة البحرية

معاهدات واتفاقيات

أما في إطار مشاركة دولة الإمارات في الجهود الدولية الهادفة إلى حماية البيئة البحرية والساحلية، فقد انضمت الدولة إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض (سايتس)، بالإضافة إلى انضمام الدولة لاتفاقية الأنواع المهاجرة ومشاركتها كأحد الأطراف في (Dugong dugon) مذكرة تفاهم أسماك القرش التابعة لها ومذكرة تفاهم بشأن الحفاظ على أبقار البحر وإدارتها وموائلها في جميع أنحاء نطاقها

مياه الصابورة

كما انضمت الدولة إلى الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن، وبروتوكول التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها، وبروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن مصادر البر، وبروتوكول التلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (ماربول 1973-1978)، واتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها، وانضمت دولة الإمارات أيضاً إلى التحالف العالمي للمحيطات الذي أطلقته المملكة المتحدة بهدف تعزيز حماية المحيطات والبيئة البحرية عالمياً من الضغوط التي تواجهها كالتلوث والتغير المناخي والصيد الجائر

ووفقاً للأمم المتحدة، تغطي المحيطات والبحار والمناطق الساحلية أكثر من ثلثي سطح الأرض، وتحتوي على 97% من المياه الموجودة على الكوكب، وتسهم المحيطات في القضاء على الفقر عن طريق توفير فرص لسبل كسب العيش

المستدام والعمل اللائق، ويعتمد أكثر من 3 مليارات نسمة على الموارد البحرية والساحلية كوسيلة لدعم الرزق، وفضلاً عن ذلك، فإن المحيطات تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وكذلك صحة ورفاهية البشر، وهي المنظم الرئيسي للمناخ العالمي لقدرتها على امتصاص الغازات الدفيئة.

كما أكدت الأمم المتحدة أن المحيطات والبحار والموارد البحرية تتعرض للتهديد بشكل متزايد نتيجة الأنشطة البشرية، بما في ذلك زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتغير المناخ، والتلوث البحري، والاستخراج غير المستدام للموارد البحرية، والتغيرات الفيزيائية، وتدمير المواطن البحرية والساحلية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.